سوسيولوجيا المدينة وأنماط التنظيم الاجتماعي الحضري

أ.هادفي سمية أستاذة مساعدة_أ_
جامعة 20 اوت 55–سكيكدة (الجزائر)

الملخص:

تهدف هذه المقاربة التحليلية إلى ضبط و تعريف أنماط التنظيم الاجتماعي الذي يأخذ الأشكال والأساليب الحضرية، من وجهة نظر اجتماعية بحثة، خاصة و أن عددا كبيرا من الباحثين نجدهم يتجهون نحو تصور عام ومفهوم مشترك ونقصد به المدينة، بالرغم من أنها تمتلك أشكالا عدة لبناءات ايكو اجتماعية مختلفة.

كما أنه من خلال هذه الورقة البحثية ستتم الإشارة إلى بعض العناصر البنائية والوظيفية المرتبطة بالنمط المعيشي الحضري، وذلك ضمن المفهوم العام للحياة في المدينة بالتطرق إلى طرق حياة الفرد الحضري، و التي تتجسد من خلال مفهوم المدينة، وبالأخص من خلال مجموع السلوكات والخصائص الحضرية المشتركة، وأنماط العلاقات الاجتماعية وأشكال التنقل ومختلف الأنشطة التي تمارس في المدينة المعاصرة.والتي تساعدنا في فهم استخدامات الفضاءات الحضرية وتحديد الاختلافات في أشكال وأساليب الحياة لدى الأفراد .

الكلمات المفتاحية: المدينة ، الحضرية،الحياة الحضرية،أساليب الحياة،التنظيم الاجتماعي الحضري (الرسمي) ،مجتمع المدينة

Résumé :

Cette approche analytique vise la définition ainsi que la précision des types d'organisations sociales, ayant les formes et les styles urbains d'un point de vue purement sociologique. Néanmoins qu'un bon nombre de chercheurs tournent vers une conception commune et globale et une approche centrale celle de la ville, malgré que cette dernière a différentes structures éco-sociales multiformes.

Ainsi qu' à travers ce document de recherche nous allons signaler les éléments structurels et fonctionnels relatifs au type de vie urbaine, et cela dans le cadre du concept générale de la vie urbaine, en passant par les modes de vie de l'individu urbain qui se concrétisent à travers le concept de la ville , et particulièrement à travers l'ensemble des comportements et des caractéristiques urbains communs, les types des relations sociales, les déplacements quotidiens, et les différentes activités pratiquées en ville contemporaine.qui nous aide a assimiler l' utilisations effectives des espaces urbains et préciser les différents types et les styles de vie chez les individus.

abstract :

This analytical approach is the definition and accuracy of the types of social organizations, with shapes and urban styles, from a purely sociological perspective. Especially for some researchers who have a global and common concept and a central approach that of the city, although it has different multifunctional eco-social structures.

Also throughout this research paper we will report the structural and functional elements for the type of urban life, and this under the general concept of urban life, through the lifestyles of the urban individual. which are realized through the concept of the city, particularly through the set of behaviors and common urban characteristics, types of social relations, commuting, and practiced in various city activities contemporize helps us to assimilate the actual use of urban spaces and specify the different types and styles of life of individuals.

مدخل:

إنّ ما تتسم به الحياة الحضرية من خصائص وسمات تجعل طريقة الحياة فيها تأخذ طابعا مغايرا لطريقة الحياة الريفية، والتي قد تشمل مختلف البناءات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بحيث تتأثر أساليب الحياة في المدينة بتعدد مظاهر النشاطات وتنوع أنماط العلاقات، والتي تنشأ في سياقات التفاعل الاجتماعي للأفراد مع مختلف متطلبات الحياة الاجتماعية المعاصرة.

ولما كانت المدينة شكلا متطورا من أشكال التجمع البشري، فقد صاغت هذه الأخيرة نماذج وأساليب حياتية تتماشى مع طابعها الاجتماعي وبنيتها الايكولوجية والاقتصادية والعمرانية، وطبيعة نظمها السوسيو ثقافية والتي قد تتعدد في إطار خصوصية الأنماط المعيشية داخلها.

إنّ الحياة في المدينة رغم طابعها المحلي الخاص بها إلا أنها بلغت بشكل عام ذروة التعقد والتحول، مما جعل الأنماط المعيشية فيها تتغير هي الأخرى وتتماشى مع التكوينات الحضرية المعاصرة، حيث أصبح يتعين على ساكنيها التكيف والتوافق مع أوضاعها وظروفها، وما تفرضه هذه الأخيرة من طرق وأنماط حياتية ملائمة لطبيعة البيئة الاجتماعية الحضرية التي ينتمون إليها.

ضمن هذا الإطار سنحاول التعرض لاحقا إلى بعض الدلالات المعرفية لمفهوم المدينة، بإعتبارها مجتمع محلي يتميز بالخصوصية الاجتماعية، ويفرض أساليب حياتية تتماشى مع تنوع الأنماط الحضرية، ويتكيف مع مختلف البناءات والنظم الاجتماعية المرتبطة بها، إضافة إلى تحديد المفهوم العام للحضرية، كما تم التطرق في الأخير إلى المظاهر العامة المشكلة للتنظيم الاجتماعي المديني، بالتعرض إلى أهم الأنماط المعيشية المرتبطة بأساليب الحياة التي يختارها الفرد في المدينة.

أولا- تعريف المدينة:

إذا كنا بصدد وضع تعريف محدد للمدينة فنقول أن علماء الاجتماع وغيرهم من الباحثين في مختلف التخصصات، قد وضعوا لها مجموعة من الصفات والمواصفات،على نحو يحدد نمط وظائفها وخصائصها الحضرية ، على اعتبار أنها ظاهرة اجتماعية تتسم بالمحلية وتنوع أساليب الحياة فيها.

1-1- المدينة كمجتمع محلي:

لما كان مفهوم المجتمع المحلي يرتبط بالأطر الوظيفية والمورفولوجية للحياة اليومية، فإنه يمكن إستخدامه في تدعيم السياقات الدلالية في تحديدنا لمفهوم المدينة، ولقد تعددت تعاريف الباحثين في تصورهم للمجتمع المحلي بناء على معطيات الشواهد الواقعية، أو حسب مواقفهم وتوجهاتهم النظرية، ومن أهم تلك التعاريف ما يلي:

يعرف **ماكيفر** " **Maciver**" المجتمع المحلي على "أنه وحدة إجتماعية تجمع بين أعضائها مجموعة من المصالح المشتركة وتسود بينهم قيم عامة، وشعور بالإنتماء بالدرجة التي تمكنهم من المشاركة في الظروف الأساسية لحياة مشتركة" (1)

ومن ناحية أخرى يضيف **روبرت بارك** "أن المجتمع المحلي في أوسع معاني المفهوم يشير إلى دلالات وارتباطات مكانية جغرافية، وأن المدن الصغرى والكبرى والقرى بل والعالم بأسره تعتبر كلها رغم ما بينها من الاختلافات في الثقافة والتنظيم والمصالح.....إلخ، مجتمعات محلية في المقام الأول". (2)

يبدو من خلال هذين التعريفين أن مفهوم المجتمع المحلي، إذا ما ارتبط بالبعد الايكولوجي (المكاني) والبعد البشري (السكاني) والبعد التنظيمي، فهو يوازي مفهوم المجتمع المحلي الحضري الذي يعني في التداول العام وحدة

مكانية، تعيش داخلها جماعات من الأفراد يخضعون إلى نظم وقوانين وتجمعهم علاقات وقيم مشتركة ويميلون إلى الانضمام نحو تنظيمات إجتماعية رسمية مختلفة.

وفي تعاريف أخرى يرى بعض الباحثين ضرورة ربط مفهوم المجتمع المحلي الحضري بالأساليب الحياتية الناجمة عن التفاعل اليومي والتي تشكل النمط العام للتنظيم الاجتماعي، ومن بينهم **آموس هاولي** بحيث يرى"أن التحديد المكاني للمجتمع بإعتباره منطقة جغرافية أو مساحة مكانية يشغلها مجموعات من الأفراد محاولة تعسفية في حق الصياغة المفاهيمية العامة للمصطلح، وإنه من الملائم أن نشير في تعريفه إلى المشاركة في الإيقاع اليومي والمنتظم للحياة الجمعية على أنها عامل أساسي يميز المجتمع المحلي، ويعطي لسكانه طابع الوحدة التنظيمية. (3)

وفي نفس الاتجاه يعرف **تالكوت بارسونز** المجتمع المحلي على "أنه جمع حشد من أفراد يشتركون في شغل منطقة جغرافية أو مساحة سكانية واحدة كأساس لقيامهم بأنشطتهم اليومية". (4)

كذلك يرى **لويس ويرث** "أن المجتمع المحلي يتميز بما له من أساس مكاني اقليمي يتوزع من خلاله الأفراد والجماعات الأنشطة، وبما يسوده من معيشة مشتركة تقوم على أساس الاعتماد المتبادل بين الأفراد،وخاصة في مجال تبادل المصلحة."(5)

أما **بلين ميرسر** فيتصور المجتمع المحلي على "أنه تجمع لأشخاص تنشأ بينهم صلات وظيفية، ويعيشون في منطقة جغرافية محلية خلال فترة محددة من الزمن، كما يشتركون في ثقافة عامة، وينتظمون في بناء اجتماعي محدد ويكشفون باستمرار عن وعي بتميزهم وكيانهم المستقل كجماعة".(6).

من خلال هذه التعاريف يتبين لنا أنه من الممكن تطبيق المصطلح واستخداماته في دراسة مجتمع المدينة باعتباره كما أشرنا سابقا مجتمع محلي حضري، بحيث أن إنتشار مظاهر الحياة الحضرية في المجتمع المعاصر، جعلت من مفهوم المجتمع المحلي يتغير في شكله الخاص وليس العام، فظهور الانقسامية وأشكال التراتب الطبقي والتمايز الاجتماعي، وظهور مجتمعات المعرفة والمعلوماتية والمجتمعات المؤسساتية، أدى إلى تحول المفهوم نحو المجتمعات المحلية الحضرية الفرعية ولكنها لازالت تخضع إلى التنظيم الاجتماعي، والتساند الوظيفي والاعتمادية المتبادلة في أداء الوظائف وتقسيم الأدوار.

وفي هذا الصدد يشير "**رونالدوارن**" إلى محاور أفقية ورأسية للتفاعل، المحاور الأفقية تتضمن علاقة الفرد أو الجماعة بالجماعة داخل مكان أو إقليم محدد، كالجماعات المحلية القروية بينما يتضمن المحور الرأسي علاقة الفرد بالجماعات المحلية أو الأنساق الفرعية، أو علاقة الوحدات والجماعات بوحدات وجماعات إقليمية أو قومية أكثر شمولا كمجتمع المدينة، ولذلك جاء تعريف المجتمع المحلي عند "**وارن**" كالآتي: "هو نسق كلي يتكون من أنساق اجتماعية فرعية، أصغر تقوم بدورها بعدد من الوظائف ذات الملاءمة المكانية المتخصصة، كالضبط والمشاركة والدعم والإنتاج والتوزيع والاستهلاك....إلخ". (7)

وبذلك يرى "**وارن**" أن المدينة هي مجتمع محلي كلي يمثل وحدة أساسية للتنظيم الاجتماعي.

وبالنظر إلى تعدد العناصر البنائية المشكلة لمفهوم المجتمع المحلي وفق ماتناوله الباحثين من تعريفات مختلفة، نحاول في الجدول الآتي، توضيح الفرق بين أهم سمات المجتمع المحلي الريفي والمجتمع المحلي الحضري.

جدول رقم (01): الفرق بين سمات المجتمع المحلي الريفي والمجتمع المحلي الحضري

العناصر البنائية المشتركة	المجتمع المحلي الريفي	المجتمع المحلي الحضري
الحجم، الكثافة اللاتجانس	ضعيف	قوي
الحدود المكانية	ضيقة، محدودة	واسعة
الصراع والتمايز الطبقي	ضعيف	قوي
أنساق التفاعل ومعدل الحراك الاجتماعي	ضعيف	قوي
توحد القيم وتماسك الجماعة	قوي	ضعيف
الارتباط بالنظم الإدارية والقانونية	متوسط	قوي

المصدر/ إعداد صاحبة المقال

1-2- المدينة كظاهرة اجتماعية:

إنّ التعريف السوسيولوجي للمدينة لابد أن يسعى لإنتقاء الأبعاد الإجتماعية المحددة لعناصر الحضرية، لدى مختلف التنظيمات الاجتماعية والمجتمعات المحلية، ، لذلك تؤكد الكثير من الادبيات الحضرية ان المقاربة السوسيولوجية للمفهوم تشير في اغلب الاحيان ،على انها تنظيم إجتماعي يتكون من مجموعة من النظم والأنساق الاجتماعية داخل تنظيم إيكولوجي معين.

يرى **مصطفى الخشاب** ان المدينة من الناحية السوسيولوجية البحتة عبارة عن فكرة مجردة لكن العناصر التي تتكون منها مثل الاقامة، البناءات الداخلية ووسائل المواصلات،عبارة عن موجودات لها طابع مختلف مما يجعل المدينة شيئا محددا،هو ذلك التكامل الوظيفي في عناصرها المختلفة على هيئة وحدة كلية (8)

وفي نفس السياق يرى **أحمد كمال وكرم حبيب** "المدينة كظاهرة إجتماعية يعمل أغلب سكانها في مهن غير زراعية تنعكس آثارها في شؤون حياتهم، فتتنوع مهنهم وتتعدد مراكزهم الإجتماعية والاقتصادية وتتباين تبعا لذلك علاقاتهم وأنظمتهم وأنماط اتصالاتهم ووسائل معيشتهم". (9)

ويعرفها **السيد عبد العاطي السيد** على "**أن** المدينة كنظام اجتماعي هي في حالة ديناميية وحركية مستمرة، فالعلاقات بين عناصرها ومكوناتها، وعلاقتها بالأنظمة الأشمل هي على نحو دائم عرضة للتغير".(10)

وبالاستناد إلى ما سبق يبدو جليا أن جزم الباحثين بأن المدينة ظاهرة اجتماعية، يرجع إلى طبيعة ارتباط المدينة بالتنظيم الاجتماعي الوظيفي – المتعدد الذي يأخذ أشكالا مختلفة من الأنماط المعيشية، تتراوح بين الأنماط التقليدية والمعاصرة وتتجلى أساسا في طبيعة ممارسة وتوزيع الأفراد ونشاطاتهم الحياتية على امتداد المكان الذي يشغلونه.

فلا يمكن أن نجرد المدينة من مفهومها السوسيولوجي ولا من عناصرها الاجتماعية، لأنّها في الحقيقة هي امتداد للحياة الاجتماعية في مختلف مظاهرها سواء الديمغرافية أو الجغرافية أو الاقتصادية أو السياسية.....إلخ. كما أنها تعد بمثابة المرجعية الأساسية– العلمية والعملية – في بناء التصورات النظرية والإمبريقية للباحث السوسيولوجي، فلا يمكن أن تتخيل مدينة بدون جماعات أو علاقات أو تنظيمات فهي أساسا تشكل أنساق اجتماعية مختلفة والتي تكون بدورها شبكة من العلاقات الاجتماعية اللامتناهية.

1-3- المدينة كأسلوب حياة:

لقد ارتبط مفهوم المدينة بتنوع أساليب الحياة فيها، والتي ارتبطت بدورها كما وكيفا بأنماط التنظيم الاجتماعي الحضري، الذي يختلف تماما عن أساليب التنظيم الاجتماعي الريفي، لذلك انطلق بعض الباحثين في بناء تصوراتهم حول أنماط الحياة الحضرية، من منظور الثنائيات الاجتماعية للمقابلة بين نمطين مختلفين في أسلوب الحياة، بهدف فهم واقع المدينة وتحديد سماتها الحضرية ومنهم من ركز على متغير النمط والبناء الاجتماعي الحضري.

قدم **رودفيلد** نموذجا تحليليا لأنماط الحياة الحضرية، بحيث حدد فيه ثنائية تفاعل بين مجتمع شعبي (الفولك) وآخر حضري، ومن منظور التطور الثقافي والايكولوجي، وأشار **رودفيلد** أن المجتمع يتطور عبر متصل متدرج يعبر عن زيادة تعقد البناء الاجتماعي كما هو موضح في الشكل الآتي:

شكل رقم (01): الانتقال من المجتمع المحلي إلى المجتمع المحلي الحضري

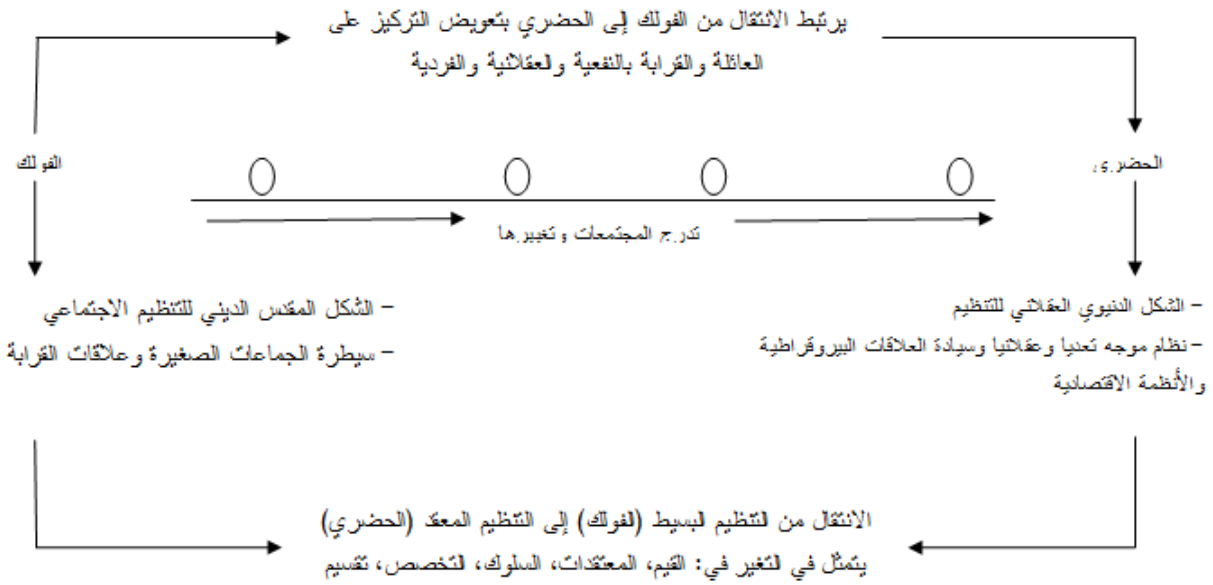

المصدر: ثيرة اسماعيل،علم الاجتماع الحضري ونظرياته، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، ص14.

أما **لويس ويرث** فيعرف المدينة على "أنّها موقع دائم يتميز بكبر الحجم وبكثافة عالية نسبيا وبدرجة ملحوظة من اللاتجانس بين سكانها". (11)

حيث أن النظرة إلى المدينة بوصفها كيانا اجتماعيا له أنماط حياتية خاصة لم تتحدد بصورة كاملة إلا في وقت متأخر نسبياً ومن خلال بعض الكتابات المهتمين بدراسة قضايا التحضر بالمدينة، ويعد **لويس ويرث** أول من تناول قضية المدينة بشكل مباشر بوصفها كيانا اجتماعيا، وذلك من خلال مقولته المشهورة: " **التحضر ما هو إلا أسلوب للحياة**" وكان يهدف إلى توجيه أنظار الباحثين إلى أهمية البعد الاجتماعي باعتباره من المقومات المهمة للحياة الحضرية. لكن مقولته تعكس العلاقة الوطيدة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والإدارية التي تحدد في النهاية نوعية هذا الأسلوب من نوعية الحياة.

ويستنبط **ويرث** مجموعة من القضايا استنادا على متغير الحجم، مؤداها أنّ كبر الحجم وزيادة عدد السكان يزيد من اتساع نطاق التنوع الفردي وارتفاع معدل التمايز الاجتماعي بين الأفراد، الأمر الذي يؤدي إلى العزل المكاني للأفراد والجماعات على أساس السلالة أو المهنة أو المكانة، وبذلك تزيد العلاقات الاجتماعية انقسامية وتصبح أكثر نفعية مما يؤثر ذلك في النسق الاقتصادي والسياسي والثقافي.

هذا الوصف الذي قدمه **ويرث** لنمط الحياة في المدينة يبرر قول علماء الاجتماع، أن الحضرية أسلوب حياة، بحيث اعتبر جميعهم المدينة مكان مأهول بالسكان وموطن دائم لأفراد غير متجانسين اجتماعيا، وبالتالي فإن الحجم والكثافة وعدم التجانس، كلها سمات أساسية تشكل المظهر الديمغرافي والاجتماعي العام للمدينة.

وحتى **تونيز وفيبر وسيمل ودوركايم** اتفقوا جميعهم على أنّ المجتمع الحضري يتميز ب:

– سيادة العلاقات التعاقدية الفرعية.

– انتشار الانقسامية والرسمية (سيطرة الاختلافات الفردية).

- سيادة القيم النفعية.
- الانقسام إلى وحدات اجتماعية تنظيمية فرعية (تقسيم العمل والتخصص الوظيفي).
- العقلانية والرشد.
- انتشار التمايز والتفاوت الطبقي.
- الحراك التجاري والصناعي والابتعاد عن النشاط الزراعي.

كذلك يرى **فيبر** أن المدينة هي مكان إقامة يعيش السكان فيها أساسا على التبادل والتجارة، أكثر مما يعيشون على الزراعة، ويرى أنّ السوق المحلية تشكل جزءا أساسيا من حياة الناس اليومية.(12)

لقد عالج **ماكس فيبر** نمط المدينة في ضوء دراسته للنموذج المثالي الذي سماه "المجتمع الحضري الكامل" وتميز هذا النموذج بالسيطرة الواضحة للعلاقات التجارية، الاستقلال الذاتي (الحضر، السوق، المحكمة،.....إلخ) تطوير علاقات وتنظيمات إجتماعية. (13)

وعموما يمكننا أن نخلص أن المدينة هي نمط متميز عن كل أنماط الحياة الاجتماعية، إذ ظهرت فيها جميع النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بتطور أشكالها وتعقد أساليبها، بحيث تمثل الحضرية المتغير الأساسي والمركزي، وترتبط هذه الأخيرة بأعلى درجات التمدن والتحضر والتغير الاجتماعي ومتطلبات التحديث، لاسيما إذا تحدثنا عن المجتمع الحضري المعاصر.

ثانيا– الحضرية كمتغير أساسي في مجتمع المدينة:

تمثل الحضرية مرحلة متقدمة من مراحل التطور البشري في جميع النظم الاجتماعية لاسيما المدينة، بحيث أصبحت هذه الأخيرة ترتبط بحركة الانتقال والتحول نحو التنظيمات الأكثر تعقيدا وتشابكا، فأصبحت تمثل حالة إنتقال من تنظيمات إجتماعية معيشية بسيطة إلى تنظيمات إجتماعية مركبة، الذي يقوم على المعرفة التنظيمية المعقدة، وقبل أن نشير إلى بعض خصائص الحضرية، سنحاول التطرق إلى بعض الدلالات المفاهيمية التي وردت في سياقات هذا المفهوم:

يمكن تعريف الحضرية على أنّها مفهوم يشير إلى طريقة الحياة المميزة لأهل المدن، الذين يتبعون عادة أسلوبا أو نمطا معينا في حياتهم وهو أمر يتعلق بالسلوك اليومي، فالناس يتكيفون نفسيا مع متطلبات المدينة وأحد مظاهر هذا التكيف هو الذي جعل سلوكهم مطابقا لسلوك رفقائهم من الحضريين. (14)

ويعرفها **كاستال** "**Castell**" بأنها نمط العيش وطريقة في الحياة والسلوك ونسق من المواقف والقيم والمعايير والسلوكات ونظم من التفكير وطرق من الممارسات. (15)

كما ورد في موسوعة علم الاجتماع أنّ مفهوم الحضرية يشير إلى أنماط الحياة الاجتماعية، التي يعتقد أنّها مميزة لسكان المناطق الحضرية، وهي تتضمن مستوى عال من تقسيم العمل، ونمو الذرائعية في العلاقات الاجتماعية وضعف العلاقات القرابية، ونمو المنظمات الطوعية والتعددية في المعايير والتحول العلماني، وزيادة الصراع الاجتماعي وتعاظم أهمية وسائل الاتصال الجماهيري. (16)

تشير الحضرية كذلك إلى طريقة الحياة المميزة لأهل المدن الذين يتبعون عادة أسلوبا أو نمطا معينا في حياتهم، وهو أمر يتعلق بالسلوك اليومي، فالناس يتكيفون نفسياً مع متطلبات المدينة، وأحد مظاهر هذا التكيف هو الذي جعل سلوكهم مطابقاً لسلوك رفاقهم من الحضريين.

بالاستناد إلى هذه التعاريف يمكننا أن نعتبر الحضرية هي نمط من أنماط السلوك والممارسات اليومية، في المدينة التي تخضع لضوابط النظم الاجتماعية والاقتصادية، ومستمدة من المعايير والقوانين التي تحكم الأنساق

الاجتماعية، والتي تشكل التنظيم الحضري العام، كما أنها ترتبط بمجموعة من السمات والخصائص والتي يمكن إجمالها في:

- تساهم الحضرية في إرتفاع معدلات الحراك الاجتماعي والفيزيقي المكاني.
- الاعتماد والتساند الوظيفي المتبادل بين الأفراد.
- الحضرية تتناسب طرديا مع عدد السكان.
- ترتبط الحضرية بالحياة الاجتماعية الصناعية والتكنولوجية التي تساعد في خلق مدن حضرية نوعية (تأخذ أشكال أكثر حداثة).
- تتميز الحضرية بمرونة الحركة واتساع شبكة التنقلات وظهور مختلف وسائل النقل والمواصلات.
- ترتبط الحضرية بتنوع الوظائف والمهن والأنشطة لاسيما التجارية والصناعية، وبالتالي تساهم في زيادة تقسيم طبقات المجتمع وظهور التنوع الوظيفي والتراتب الاجتماعي.
- ترتبط الحضرية بتنوع الخدمات التعليم، الصحة.....الخ.
- ترتبط الحضرية بسيادة الثقافة الترويحية، المرافق العامة، النوادي الثقافية، المراكز الرياضية.
- ترتبط الحضرية بالوعي الاجتماعي المديني للأفراد واستيعابهم لأدوارهم السياسية والاقتصادية والثقافية.
- ترتبط الحضرية بعمليات التحضر والنمو الحضري، والتغير الاجتماعي والتحديث وبالتالي فهي تتميز بالتغير السريع فهي عملية ديناميكية مستمرة.
- الحضرية هي نمط من أنماط السلوك، فتصبح أنماط السلوك الحضري وضوابطه وأهدافه بالضرورة ظواهر مستمدة مما يسود " البناء الحضري" من معايير ونظم . فالفرد الحضري يمارس أسلوبا من الحياة مشتملا على أوجه النشاط الحضري الفكري والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والديني والفني.
- تزيد الحضرية في جذب السكان وارتفاع معدلات الهجرة إلى المدينة.
- تؤثر الأساليب الحضرية في مختلف الأنماط المعيشية والحياتية في المناطق الريفية المجاورة للمدينة.
- ترتبط الحضرية بالثقافة التنظيمية المعقدة، وانتشار النسق التكنولوجي والتعليمي والإداري في جميع البناءات والنظم الاجتماعية.

ثالثا- الأسرة الجزائرية والتغير الاجتماعي الحضري:

يعتبر الحديث عن المدينة هو حديث المجتمع الحضري بكل مراحل تطوره ومكوناته، فإذا كانت المدينة هي البناء الايكو- اجتماعي والمورفولوجي العام الذي تتشكل من خلاله النطاقات الحضرية فإن المجتمع الحضري هو الفاعل الأساسي في تشكيل نظمها وأنساقها الفرعية، لأنه في نهاية الأمر ما هو إلا انعكاس لحاجات اجتماعية واقتصادية وثقافية وعمرانية وديمغرافية ،ترتبط بأسلوب حياة معين يتبلور في ضوء أفكار الناس وتقاليدهم وعاداتهم، ويؤثر بالتالي في تحديد أنماط سلوكهم وفق ما يعتقدونه من قيم وما يلتزمون به من قوانين وأعراف وما يمارسونه من أنماط العيش والاستهلاك، ولهذا تختلف الحياة الحضرية الخاصة بالحياة الاجتماعية المتأثرة بمؤشرات التصنيع والتحديث والتغير الاجتماعي، مما يؤدي إلى ظهور مفهوم حديث للحضرية متغير حسب متطلبات الحياة ومؤشراتها التحديثية.

وإزاء التبدلات والتغيرات التي طالت مجتمع المدينة الجزائرية والتي مست مختلف البنى الاجتماعية والتنظيمية الحضرية، ظهرت أساليب حياتية بديلة تعزز في مجملها صور وأشكال التماثل والتباين في مختلف الأنشطة

والممارسات السلوكية ،في شتى البناءات وعلى جميع مستويات الوحدات الاجتماعية والجماعات الحضرية في المدينة الجزائرية.(17)

وتعتبر الأسرة الحضرية في الجزائر حلقة مركزية وأساسية من حلقات البناء الاجتماعي الحضري الشمولي بحيث يؤكد السياق التاريخي للظاهرة الحضرية في الجزائر، أن هذه الأخيرة طرأت عليها مجموعة من التغيرات مست جل الأنساق الرئيسية المكونة لها والمرتبطة بها.

كما أن التطور التاريخي لنمط الحياة في الأسرة الجزائرية الحضرية، خلق تغيرات كثيرة في بنيتها وتركيبتها الوظيفية والبنائية، بحيث جعلتها تشكل مجتمعا شديد التنوع، كثير التناقضات، مزدوج في نمط الحياة (التقليدي- الحضري)، بين المحافظة على أساليب الحياة القديمة والتطلع إلى الحياة العصرية، كما بدأت المناطق الحضرية بعد الاستقلال تعرف تغيرات اجتماعية تربوية واجتماعية اقتصادية واجتماعية مهنية،كعناصر خارجية قوية، كان لها الدور الكبير في تغيير أدوار ووظائف الأسرة الحضرية الجزائرية، والذي يسفر إجمالا عن أن هذه الأخيرة بدأت تفقد وتتخلى عن الأساليب الحياتية التقليدية للجماعة الواسعة وتفضل مكانها أنماطا جديدة ومختلفة من الحياة.

وقد حدث هذا التغير على مستويات مختلفة أهمها:

- نمط الأسرة وشكلها البنائي والوظيفي.
- تعدد مصادر الدخل وتغير أسلوب الإنفاق العائلي.
- خروج المرأة للعمل وارتفاع مشاركتها الاجتماعية.
- تعدد الحاجات وتنوع أنماط الاستهلاك.
- زيادة الحراك التنقلي وتعدد الوظائف الحضرية.
- تغير العلاقات الأسرية نحو التجزيئية والتشتت والنفعية.

إن الظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها المدينة الجزائرية عموما جعلت مفهوم الحياة الحضرية يأخذ خصوصية وتعريفا مغايرا لما هو شائع في تعاريف أدبيات الدراسات الحضرية.

ذلك لأن أنماط الحياة التي تتبناها الأسرة الجزائرية اليوم هي مزيج بين تأثيرات بعض المتغيرات التاريخية التي نشأت ضمن النسيج القيمي والعمراني والتنظيمي الفرنسي خاصة بعد مرحلة التحضر التي عاشتها الجزائر في مرحلة الاستقلال. والتي انحدرت أغلب الأسر فيها من الريف إلى المدينة، مما يؤثر على طريقة حياة ساكنيها والتي قد تمزج كما سبق الذكر بين سمات الحياة الريفية والحياة الحضرية ضمن متصل أو ثنائية (ريفية- حضرية)، تترجم في غالب الأحيان في تغير نمط من العلاقات الاجتماعية مع الجماعات الأولية،القرابية، الجيرة والعلاقات الثانوية. وكذلك أنماط الإقامة وأنماط الاستهلاك وأشكال الحراك التنقلي وفقا لتغير البنية المهنية والوظيفة الحضرية.

خاصة بعد تزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة، فضلا عن تأثرها كما سبق الذكر آنفا بمتطلبات التصنيع والتحديث، فلقد طبقت عليها سياسات تنموية مختلفة في ميادين التربية،التعليم،الاقتصاد،الزراعة،السكن،....إلخ. والتي صاحبتها عمليات مختلفة من الحراك الجغرافي والايكولوجي والاجتماعي، توفر العمل المأجور في القطاعين العام والخاص. توفر الفضاءات الترويحية والثقافية إضافة إلى انتشار النسق التكنولوجي وتعدد استخدامه مما يولد النزعة المتزايدة لدى الفرد الحضري نحو الطلب في تنوع أنماط الاستهلاك التي أصبحت تميز الأسرة الحضرية الجزائرية. كما أصبحت هذه الأخيرة تفضل التجمعات والمرافق الحضرية التي تتوفر فيها عصرنة الأساليب الحياتية.

يضاف إلى ذلك العوامل الخارجية المتمثلة في الانفتاح على العالم المديني والتأثر بنماذجه التنظيمية والتنموية وحتى القيمية وما يفرضه من أساليب جديدة ،تبدو دخيلة وغريبة على النمط الحياتي التقليدي لدى الأسرة الجزائرية.

كل ذلك يشكل متغيرات اجتماعية تؤثر في تزايد وتنوع حاجات الأسرة وفي شكلها البنائي والوظيفي، حيث ظهرت أنماط حياتية أخرى يخضع فيها الأفراد إلى مؤشرات التغير الاجتماعي الحضري وفي نفس الوقت يتاثرون بمختلف الظروف والاختيارات والبدائل الثقافية المتاحة، والتي تفرضها البيئة الاجتماعية الحضرية المعاصرة.

وفي نفس السياق يشير "**محمد بوخبزة**" في دراسته عن التحولات الاجتماعية في الجزائر "**أن ميزة البناء الاجتماعي هو أن يكون متدرجا وأول مؤثر لهذا التدرج هو ظروف الوجود المتمايز**". كمااسفرت احدى الدراسات ،والتي قام بها مجموعة من الباحثين على مئة (100)مفردة من الاسر الحضرية سنة 1989،النتائج الاتية/ (18)

1. يوجد نزوع واضح نحو نمط الأسرة النووية الذي يمثل 71% من مجموع أنماط الأسرة الجزائرية،مقابل 31.90% فقط تمثل نمط الأسرة الممتدة .
2. لم تكن تتجاوز الأسرة النووية سوى20 في إحصاء 1966 ويعتبر هذا مؤشر هام عن التغير الذي عرفته بنية الأسرة الجزائرية منذ الاستقلال إلى اليوم .
3. أكثر من 50% من البيوت الجزائرية العادية تتكون من أسر نووية، وبدون أشخاص خارج الأسرة ويعتبر هذا مؤشرا هاما في تغير نمط الأسرة الحضرية في الجزائر.

بالاستناد إلى ما سبق يبدو جليا أن مفهوم الحياة الحضرية في المدينة الجزائرية ارتبط بظروف وديناميات داخلية وخارجية ،تأثرت بها أساليب الحياة لدى الأفراد الحضريين بوصفها أهم بناء اجتماعي النسق البنائي والوظيفي العام للحياة الحضرية.

فالأولى اتسمت بالأحداث والأزمات التي خلقت تحضرا ديمغرافيا يتعلق بازدياد أعداد سكان المدن، الأمر الذي أدى إلى ظهور التحضر الجغرافي الذي يتعلق بالحركة السكانية وتوسع المدن أفقيا لتشمل محيطها الريفي وتحول القرى الريفية إلى تجمعات سكنية حضرية، والثانية متطلبات فرضتها آليات السوق المفتوحة والمتنوعة وضروريات التنمية المحلية والإقليمية.

وعلى الرغم من قبول المجتمع الحضري الكثير من التغيرات المادية التكنولوجية الحديثة، التي أصابت الجانب المادي من الثقافة بينما يظل الجانب اللامادي منها صامدا يقاوم التغيير، وهذا يعني أن التغير في الجوانب المادية أسرع منه في الجوانب اللامادية مما يؤدي إلى حدوث التخلف الحضري الثقافي، ومن جهة أخرى فإن الثقافة التقليدية للمجتمع مستمرة في الظهور بطريقة أو بأخرى لكنها تبقى هامشية في الوظائف الحضرية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعاصرة.

رابعا- سمات التنظيم الاجتماعي الحضري:

4-1- التحول نحو نمط الأسرة النووية:

تتأثر الأسرة في المدينة بشكل عام بمختلف التغيرات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي تشهدها المدينة، وفي ظل التبدلات والتغيرات التي طالت المجتمعات الحضرية المعاصرة، حيث أصبحت الأسرة الحضرية تأخذ النمط النووي، الذي يتكون عادة من الزوج والزوجة وأبنائهم.

وقد صاحب هذا التحول تغير وظائفها ممّا جعلها تتمتع بالاستقلالية المجالية والوظيفية فتغيرت من حيث:

-الشكل.

- الحجم.

- الوظائف.

- التنظيم الداخلي.

-التخطيط والانفاق العائليين.
-انماط الاستهلاك وانتشار النسق التكنولوجي.
-نمط العلاقات الاجتماعية والمهنية، ومحدودية نطاق شبكة علاقاتها القرابية.

4-2- الفردانية:

إنّ التحول الذي طرأ على الحياة الحضرية بكل أبعادها وتجلياتها الاجتماعية والاقتصادية، جعل النسق القيمي والثقافي للمنظومة الاجتماعية يتغير نحو الانقسامية والتجزيئية، وكل ذلك جعل من الفرد الحضري يتمتع بنزعة فردانية، لأنه أصبح يبحث دائما عن الاستقلالية في توجيه علاقاته الاجتماعية، فظهرت أشكال جديدة من السلوكات والأنماط الحياتية الحضرية، حيث تغير نمط الأسرة كما أشرنا سابقا نحو الفردانية، أو ما يعرف بالجمعية الفردية المنظمة، مما جعل الفرد مضطر تحت تأثير الضغوط الحياتية في المدينة، إلى تكوين أنواع جديدة من الالتزامات ،من شأنها أن تؤثر على شكل الأسرة ووظائفها فيغلب الطابع الفرداني الاستقلالي، في مختلف مجالات المشاركة الاجتماعية الحضرية.

4-3- سيادة العلاقات الثانوية وإنتشار العلاقات الطوعية:

يرى علماء الاجتماع بأن الظواهر المنتشرة في مجتمع المدينة يرتبط بها الكثير من الظواهر الأخرى. لعل أهمها سيادة العلاقات الثانوية، والتي تتسم هي كذلك بالسطحية والانقسامية.

وفي هذا السياق نجد ابن خلدون من السباقين الذين اهتموا بدراسة العلاقات الاجتماعية، واختلاف نسق القيم داخل المجال الحضري، وذلك عند تعرضه لمعالجة المدن والظواهر المرتبطة بها، بحيث يرى بأن المجتمعات الحضرية قد عبرت مرحلة البداوة، وانتقلت إلى مرحلة التحضر، وبعدما كان شغلها الشاغل هو الحصول على الضروريات أصبحت تبحث عن الكماليات، وتتفنن في أعمالها وخاصة في الميدان الصناعي والعلمي، فاتسعت شبكة علاقات أفرادها حيث أصبحت متشابكة ومتداخلة، لأنّ الفرد البدوي يعيش في مجتمع صغير وعلاقاته محدودة، بينما يعيش الفرد في المدينة في مجتمع واسع النطاق، كثير العدد له مشاكله ووظائفه الكثيرة والمتنوعة في جميع الميادين، كما أنّ الحياة الحضرية نفسها لدليل على تطور أشكال الحياة وتقدمها في جميع الميادين الاجتماعية، السياسية والعلمية والصناعية والاقتصادية والعمرانية ،ولذلك تصبح أعمال الفرد الحضري معقدة ومركبة تركيبة علاقاته الواسعة.

وبالتالي أصبحت العلاقات الاجتماعية الجديدة (البديلة) وسائل ضرورية لتحقيق الأهداف الشخصية، والتي تتصف عموما بالرشد والعقلانية وأكثر بعدا عن العاطفية والانفعالية. كما أنّها تشكل في سياق انضمام الفرد واندماجه في الحياة المهنية، أو الثقافية أو الاجتماعية بصفة عامة. ومع تزايد حجم المجتمع الحضري وزيادة كثافته السكانية وارتفاع معدلات الحراك الاجتماعي، واللاتجانس والتغاير أصبح هذا الأخير يتصف بمجتمع الروابط الطوعية والجماعات الاختيارية، سواء على مستوى المهنة كما أشرنا سابقا أو الهواية أو على مستوى الموطن الأصلي، أو الديانة أو على مستوى السن أو الجنس، في كل الأحوال يجد الفرد الحضري نفسه دائما في البحث عن علاقات اجتماعية جديدة تتماشى مع ظروفه ومتطلباته الحياتية الحضرية المتجددة.

وقد خلص **ويرث (Wirth)** إلى أنّ ما يميز حياة المدينة ضعف الروابط القرابية والجيرة وتضاؤلها،ونتيجة لذلك تظهر المنافسة. وميكانيزمات الضبط الرسمي لتحل محل روابط التضامن والعلاقات الأولية القرابية التي كانت سائدة من قبل، ويمكن تفسير ذلك إلى التطور الصناعي وتوسع شبكة الأنشطة التجارية في المدينة، وسرعة استيعاب سكانها للمفاهيم، والقيم الثقافية والاجتماعية السائدة، وبذلك أصيبت الروابط والعلاقات التقليدية (القرابية) بالتمزق والتصدع وحلت محلها علاقات اجتماعية خارجية تقوم على مبدأ المصلحة المشتركة والاعتمادية المتبادلة.

4-4- ضعف شبكة العلاقات القرابية:

إنّ النظام القرابي في المجتمع التقليدي يتولى كل المهام الاقتصادية والاجتماعية للفرد، مما يساهم في اعتماد هذا الأخير عليه، نظرا لما يوفره له من الاطمئنان النفسي والتكافل الاجتماعي، بالإضافة إلى كونه مصدر النفوذ والسلطة الاجتماعية ، فتتحدد مكانته في جماعته القرابية.

في نفس السياق تؤكد – **لوسي مير** – مفهومين انتشر استعمالها في أمريكا في مجال نمط العلاقات الاجتماعية في الجماعات القرابية وهما المكانة والدور، ويؤكد الكثير من الباحثين أن الإنسان قد شغل عدة مكانات قد تكون كلية وإما مرتفعة أو منخفضة نسبيا مقارنة مع غيره من أعضاء المجتمع، وهي تحدد نمط العلاقات التي قد شغلها مع المجتمع الذي يتعامل معه وينتظم داخل أطره القيمية والمعيارية والقانونية. (19)

وإن أهم ما يميز حياة المدن هو الانفصال المجالي والحراك التنقلي في الوسط الحضري، الذي ينتج بدوره أدوار وعلاقات جدلية، والتي تخضع لمعايير الضبط الاجتماعي، والذي يشمل جميع درجات التفاعل الاجتماعي في المجتمع الحضري، حيث يهدف عامة إلى حمل الأفراد على القيام بأدوارهم وفقا لتوقعات الجماعات الحضرية التي ينتمي إليها، مما جعل الفرد الحضري يفقد الحاجة إلى العلاقات الأولية القرابية، ويميل إلى الاستقلالية المجالية وحتى الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بصفة عامة.

4-5- ضعف علاقات الجيرة:

يرى "**بارك Parc**" أحد مؤسسي مدرسة شيكاغو أن جماعات الجوار في البيئة الحضرية، فقدت ما كان لها من مغزى في الأشكال البسيطة والتقليدية في المجتمع.

أي أن الحياة الحضرية في تصور "**بارك**" أضعفت العلاقات الوطيدة بين الأفراد، التي كانت سائدة في الجماعات الأولية، وقضت على النظام الأخلاقي الذي كان يدعمها ويظهر ذلك خلال الإطاحة بالروابط المحلية،والتأكيد على علاقات الاستقلالية بين الجيران.

كما يؤكد **ويرث** "**إذا رجعنا إلى المدينة نجد أن مصطلح الجوار يكاد يحمل معنى واحد وهو التقارب الفيزيقي في معظم الأحيان، لأن طبيعة العلاقات الحضرية التي تكتسي صبغة الشخصية والسطحية في الأحياء المأهولة، راجع أساسا إلى خصوصية الحياة الحضرية والتي تفرض هذا النوع من العلاقات**". (20)

وفي دراسات **ويرث** عن وصف الجيرة في المجتمع الحضري، قارن هذا الأخير بين الجوار في الريف والمدينة، حيث أكدّ أنّ الأفراد في الريف يتقاسمون خصوصيات حياتهم، أين يخضع الفرد لسلطة الجماعة على حساب رغباته الفردية، والجوار أو التضامن الجواري التقليدي يكون بدون مقابل ولا تفكير (21) ،حيث اتسمت هذه العلاقات بالتعاون، الحماية، المودة، الإخلاص، التفاعل .

أما في المدينة، فالعلاقات الجوارية مبنية أيضا على أساس المساواة، لكن بدون مسؤولية في محل الإقامة أو المشاركة في الحياة الجماعية، فليس من الضروري أن يلتقي الجيران كل يوم، وهناك حتى من لا يعرف جاره فالمجاورة عموما مبنية على التقارب الفيزيقي المكاني وهي غير كافية لشعور الأفراد بإحساس الجيرة.

وهناك من يرى أنه من الممكن أن تأخذ شكل الجماعة الأولية عند الضرورة الوظيفية، كالأزمات أو أثناء المشكلات والحاجات المحلية المشتركة، أو أثناء بحث الأفراد عن علاقات بديلة نتيجة ابتعادهم عن علاقات القرابة أو الزمالة في العمل، فإنهم أمام خيارين إما إقامة أو توطيد علاقات الجيرة أو الانصراف تماما عن الدخول في العلاقات مع الآخرين، ولتفسير ذلك هناك عدد من الاعتبارات:

1- إن مسؤوليات مواجهة الحاجات والمشكلات المحلية للمجاورة تلقى في المدن والمراكز الحضرية الكبرى، على عاتق تنظيمات أخرى تعلو المستوى التنظيمي للمجاورة، كما أنّ ولاء ساكن الحضر لجماعات سلالية أو دينية أو طبقية أو إيديولوجية والتي قد تمتد لتستوعب المدينة بأسرها أمر من شأنه أن يفتت تلك الوحدة التقليدية لجماعات الجيرة في اهتمامها بمسائل أكثر محلية.

2- إن الجوار المكاني للأقارب وزملاء العمل ،أمر غير متوفر أو متاح غالبا في المدن الكبرى إلا لمجرد الصدفة، حيث تلعب قوى السوق والمنافسة في مجال الاسكان، دورا واضحا في تشتت هذه الجماعات فيزيقيا، ومن ثم لا تجد علاقات الجوار ما يدعمها من علاقات أخرى كالقرابة أو السلالة.

3- إنّ من أيسر الأمور بالنسبة لساكن الحضر أن يجد ما يجعله غير مرتبط بالضرورة بجماعات الجيرة، حيث يتيح تعدد جماعة المصلحة والروابط الثانوية وتنوعها في البيئة الحضرية، فرصة أوسع للتفاعل ولتدعيم الروابط الوثيقة بالآخرين خارج الحدود المحلية للمجاورة، لذلك فإنّ الافتقار الواضح للروابط المحلية بين الأفراد ،من شأنه أن يقضي على الطابع الأولي والشخصي لعلاقات جماعات الجيرة في مجتمع المدينة.

4-6- أفول المفهوم التقليدي لجماعات الأصدقاء:

اتفق علماء الاجتماع أن جماعات الأصدقاء، تتميز بنمط العلاقات الاجتماعية الأكثر تعقيدا من علاقات القرابة وعلاقات الزمالة والجوار، فالفرد له كل الاختيارات المستقلة عن جماعات العمل والقرابة والجيرة في تحديد جماعات أصدقائه، ولقد استوعبت النظرية الحضرية عددا من المواقف المتباينة لعلاقات الصداقة في المدينة، بحيث هناك من يؤكد زوال علاقات المودة الخالية من المصلحة والمنفعة الذاتية، كما أن الفرد الحضري رغم ما يقوم بينه وبين الآخرين من معاملات واحتكاك مستمر وغير منقطع، إلا أنه نادرا ما يتفاعل معهم على مستوى شخصي ليجد نفسه في النهاية وحيدا بلا أصدقاء.

وفي الجانب المقابل هناك من يرى، أن جماعات الأصدقاء في المدينة شأنها شأن الجماعات الأولية الأخرى، بل ربما تسودها علاقات المحبة والروابط الشخصية، لأنها تنبثق عن ثقافات فرعية متميزة ومتجانسة،ولأن فرصة الاختيار في مجالها أكثر اتساعا ووفرة.

إضافة إلى ذلك هناك من يعتبر الصداقات التي تنشأ بين ساكني المدينة لها دور بالنسبة للدعم المادي والمعنوي المتبادل بينهم، غير أنّ ذلك لا يعني أنّ الصداقة في المدينة لم تتأثر بالحضرية، حيث تختلف طبيعة وأشكال الصداقات في الحضر عنه في الريف، خاصة بعدما انتشرت شبكات التواصل الاجتماعي والمنتديات الالكترونية ووسائل الإعلام الجديد في المجال الحضري، وأتاحت فرص كثيرة لتكوين جماعات الأصدقاء،فالملاحظ أنّ جماعة الأصدقاء في المجتمع الحضري أكثر تشتتا واتساعا من الناحية الجغرافية والمجالية، كما أن تغير مفهوم محلية المجتمع الحضري وفقدانه لارتباطه بالقيم والمعايير والنظم الاجتماعية المتجانسة، أتاح الفرصة لتغير مفهوم الصداقات والتي تجاوزت حدود الجوار المكاني أو القرابي، وهذا يعني أن السياق الاجتماعي والعاطفي الذي تنمو فيه العلاقات الاجتماعية، أو تدعيمها تكون أكثر اتساعا وتنوعا في المناطق الحضرية، ومن ثم فمن المتوقع أن تعكس جماعة الأصدقاء هذا التنوع بدرجة ملحوظة.

4-7- التنقل والحراك الاجتماعي:

إنّ ما يتميز به البناء الاجتماعي الحضري من تقسيم دقيق للعمل وتعدد النشاطات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والصناعية، وزيادة الطلب على الخدمات، جعل الفرد الحضري في حالة منافسة على المكانة لتحقيق

متطلبات الحياة الحضرية، كما أنّ طبيعة الحياة تتطلب قدرا كبيرا من التنقل الجغرافي للأشخاص والسلع والخدمات وحتى الأفكار. وبالتالي فهي تشجع باستمرار على تحقيق قدر أكبر من التنقل والحراك الاجتماعي.

3-8- خروج المرأة للعمل:

إن تحرر علاقات الجماعات القرابية وتعقد النظم الاجتماعية والاقتصادية في المدينة، جعل للمرأة موقع متميز داخل البناء الأسري الحضري، وهذا موازاة مع سياسات الإنماء الاجتماعي والاقتصادي في المدينة، وما تفرضه هذه الأخيرة من متطلبات وتعدد حاجات الأسرة، إضافة إلى ارتفاع مستويات تعليم المرأة ومشاركتها في الحياة العملية والسياسية.

كما أن خروج المرأة للعمل أدى إلى حدوث تغيرات بنائية معتبرة في الأسرة الحضرية لاسيما تلك المتعلقة بالإنجاب، معايير الاختيار الزواج، الإنفاق، إدارة شؤون البيت مشاركة مع زوجها، المشاركة في تربية الأبناء. فأصبح الزوج مطالب بتقسيم المسؤوليات المنزلية ومساعدة المرأة في أدائها للمهام الأسرية، فكما يرى الباحثون في مجال الدراسات الحضرية، أن الاستقلالية الاقتصادية للمرأة في المدينة، جعلها تختار أنسب الأعمال التي تقوم بها، باحترام رغبتها واختيارها الأسلوب الأمثل في تربية أبنائها، ورعاية شؤون منزلها إلى جانب إدارة وقتها وتنظيمه وإدارة ميزانية الإنفاق الأسري .

4-9- العزل المكاني:

يتميز مجتمع المدينة بالدينامية واللاتجانس، الأمر الذي قد يؤدي إلى عزل واضح ومتميز للجماعات والأنشطة والوظائف، حيث نجد أنّ مركز المدينة يشمل معظم الوظائف ذات الأهمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع الحضري، مما يجعل القيمة الإيجارية لهذه المنطقة باهضة الثمن. إن التنظيم المكاني الذي يتصف عموما بالعزل ،جعل البناء الايكولوجي للمجتمع الحضري يتحكم في تنقلات وحركة السكان ،ويتيح لنا تفسير ديناميكية الحراك التنقلي وطبيعة مجتمع المدينة، خاصة أنّ سكان أي مدينة يميلون إلى صنع طابع اجتماعي وثقافي واقتصادي خاص بهم ويميزهم عن باقي الحضريين في مدن أخرى.

4-10- توفر الخدمات وظهور الثقافة الترويحية:

تمتاز المدينة بتوفر الكثير من المؤسسات الاجتماعية والعلمية والتعليمية كالمستشفيات والجامعات والمعاهد والمصارف التجارية، كما تنتشر في المدينة المرافق العامة والمسارح والفنادق والنوادي الرياضية والثقافية، مما يجعلها فضاء للترويح وقضاء وقت الفراغ، إضافة أنّ الفرد الحضري يتمتع بثقافة واسعة نظرا لاهتمامه بالتعليم، وكثرة المدارس والمعاهد والجامعات والمراكز الثقافية التي تولي اهتماما خاصا بالجوانب التعليمية والثقافية والاجتماعية والتربوية والترفيهية في البيئة المدينية.

4-11- الفوارق الاجتماعية:

تظهر الفوارق الاجتماعية بشكل واضح في أنماط الإقامة ومستويات الدخل، الأمر الذي يجعل المدينة تنقسم إيكولوجيا إلى أحياء راقية وأخرى شعبية وأخرى عشوائية ولكل فئة أنماط معيشية معينة.

4-12- الحراك الاقتصادي وتنوع النشاطات التجارية والصناعية:

إنّ الحياة الحضرية في المدينة ترتبط بالصناعة والمبادلات التجارية، فمفهوم الحضرية اليوم أصبح يتناسب طرديا مع ثلاثية الصناعة والتجارة والوسائل التكنولوجية ،لظهور المعرفة التنظيمية المعقدة كمظهر أساسي في الحياة

الحضرية، وهي متغيرات وعوامل رئيسية أدت إلى تنوع أنماط الاستهلاك وظهور الحاجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتجددة ،التي يزيد عنها الطلب باستمرار في مجتمع المدينة. ويحد ث الحراك الاقتصادي في المدينة تغيرات مورفولوجية وإيكولوجية وتنظيمية قد تأخذ الأبعاد الآتية:

- تركز الأنشطة التجارية والصناعية في مركز المدينة، بحيث نجد إحدى المدن تغلب عليها صناعات معينة بينما أخرى تهتم بصناعات مغايرة، وتصبح المنطقة التي تحتوي هذا النشاط منطقة مركزية لها تأثير في الحراك التنقلي للسكان كما أشرنا سابقا.
- تهتم المجتمعات الحضرية المعاصرة بعامل التنظيم لما له من أهمية بالغة في كل مستويات النظام الاقتصادي الحضري، ومن المفترض أن يعمل هذا التنظيم بشكل دقيق حتى يحقق المتطلبات الحضرية في المدينة.
- إنّ التوسع في الإنتاج الاقتصادي الحضري يؤدي إلى زيادة معدلات الحراك الجغرافي أو الفيزيقي من منطقة إلى أخرى أو من حي إلى آخر، ومن مجتمع حضري إلى مجتمع حضري.
- يترتب مما سبق وجود علاقة وثيقة بين الإنتاج الصناعي واستخدامات التكنولوجيا، الأمر الذي تستدعي ضرورة وجود برامج تدريبية للقوى العاملة وتأهيلها، لما طرأ على المجتمع الحضري من تخصص وظيفي وظهور المنظومة التكنو –اجتماعية،خاصة في سياق التحول نحو اقتصاد السوق وعولمة سوق العمل، حيث اقتحم النسق التكنولوجي أشكال التدريب والتأهيل المهني، والكفاية الإنتاجية والأمن الصناعي والرعاية الاجتماعية.

4-13- كبر حجم المجتمع وكثرة التجمعات الحضرية:

يتسم المجتمع الحضري بكبر الحجم، والكثافة السكانية العالية نتيجة عمليات التحضر وارتفاع معدلات الهجرة إلى المدينة، لما لها من خاصية الجذب إضافة إلى كثرة التجمعات الحضرية، وإكتضاضها بالمباني والمؤسسات وتأخذ غالبا شكل الزيادة الرأسية والأفقية.

4-14- تنوع المهن التجارية والإدارية:

تعتبر المهن الرئيسية لسكان المدن هي الأعمال الإدارية والتجارية والصناعية، كما **يشير** الاقتصاد الموازي عدد من الأنشطة الهامشية في بعض أحيائها خاصة الشعبية منها، كما تفرض المدينة على السكان التقسيم المفرط للعمل والتنوع الشديد في النسق المهني ،خاصة في مجال الطب والهندسة والقانون والمحاسبة والإدارة .

4-15- انتشار النسق التكنولوجي والتعليمي:

إن ارتفاع مستويات التعليم في الأسرة الحضرية يؤدي إلى زيادة درجة مشاركة الأفراد في الحياة الحضرية والاستعداد لمتطلباتها، وذلك بتعدد أنماط هذه المشاركة في معايير الإنجاز، الانتظام والامتثال للسلوكات الحضرية وأنشطة المنظمات المجتمعية، فضلا أن للتعليم مردود عملي مباشر للتعلم على المستوى الفردي والجماعي، والمتمثل في كفاءة اليد العاملة المتخصصة. فالتعليم وسيلة فعالة وأساسية لتهيئة الفرد وتزويده بأساليب العضوية الفاعلة في الحياة الحضرية، التي تقوم على الأهداف المشتركة والاعتمادية المتبادلة.

كما أن تعدد استخدامات التكنولوجيا في المدينة احدث تحولات في هياكل الاقتصاديات والصناعات وأسواق العمل، حيث أن الزيادة السريعة في تنامي المعرفة العلمية والاكتشافات التكنولوجية ترفع احتمالية النمو الاقتصادي الحضري، وهذا بدوره يفرض على التعليم ضرورة مقابلة في طلب الإقتصادات المتنامية. إضافة إلى أنه يضمن للفرد الحضري التدريب والتكوين في مجال الأدوات والأجهزة التكنولوجية، ومراكز المعلومات وأساليب تشغيلها واستعمالها ونظم إداراتها وسياستها وأهدافها.

كما أن انتشار النسق التكنولوجي في المدينة لم يقتصر على الوحدات التنظيمية والمؤسسات، وإنما تعداه إلى الاستخدامات اليومية في المنازل والمدارس والشوارع، خاصة تلك المتعلقة بشبكات التواصل الاجتماعي والمدونات الالكترونية التي ارتبطت بأحدث أجهزة التكنولوجيا في المجتمع الحضري.

4-16- إدارة الوقت:

في الواقع تعرف الحياة في المدينة ضغطا وتشاحنا كبيرا في أداء المهام والوظائف وتعدد الأنشطة، وكثرة الحركة والتنقلات الفردية والجماعية، إضافة إلى أن كل مؤسساتها تخضع لتنظيم زمني يطبق على جميع المشتغلين في نفس القطاع أو المجال، كل ذلك يجعل الأفراد يدركون قيمة الوقت وأهميته في أداء حاجاتهم ووظائفهم، فيخضعونه للتخطيط والبرمجة المناسبة لنمط حياتهم .

4-17- تنوع أنماط الاستهلاك:

تخضع أنماط الاستهلاك في المدينة للمعايير الثقافية واختلاف الديانات وتنوع المستويات التكنولوجية وأنماط استخداماتها، إضافة إلى تأثير الإعلام بإختلاف مصادره ومضامينه والتي تعتمد على التأثير واستثارة الغرائز وتنشيط دوافع المستهلك، إضافة إلى تعدد وتنوع السلع المعروضة والأفكار المروجة وارتفاع مستوى الدخل الفردي، كل ذلك من شأنه أن يزيد في تعدد حاجات الفرد الحضري وتنوع ثقافته الاستهلاكية عكس الحياة الريفية التي تعتمد أنماطا استهلاكية عامة ومشتركة.

خاتمة:

عموما يمكننا القول أنّ الحديث عن التنظيم الاجتماعي الحضري هو الحديث عن المدينة بكل مكوناتها وخصائصها، وبتنوع أنساق التبادل والتأثير بينهما. فالمدينة هي كيان اجتماعي ذو أبعاد ديمغرافية وظيفية،ثقافية تكنولوجية، اقتصادية صناعية.....إلخ، بينما تعتبر أشكال التنظيم الاجتماعي هي المتغير الأساسي الذي يرتب الأنساق التنظيمية الفرعية الأخرى، فهي في نهاية الأمر إلا انعكاس لحاجات اجتماعية تشكل في مجملها مختلف المظاهر الحضرية. والخصائص الحياتية التي تميز الأنماط المعيشية في المدينة، في ظل التحولات والتغيرات التي تتعرض لها هذه الأخيرة. كذلك تعتبر الأسرة الحضرية أحد مكونات المجتمع الحضري والوحدة التحليلية الأساسية التي تحدد مكانات الأفراد و أدوارهم، حيث يؤكد السياق التاريخي للدراسات الحضرية، أن الأسرة الحضرية طرأت عليها مجموعة من التغيرات والتحولات التركيبية والوظيفية، بفعل تغير الأنساق الاجتماعية في المدينة وذلك على مستويات تمس تركيبتها البنائية والوظيفية.

وبذلك يرتبط التنظيم الاجتماعي الحضري بطبيعة الحياة في المدينة وأشكال الوحدات الاجتماعية المكونة لها والتي كما أسلفنا الذكر عرفت تغيرات تمس كافة البناء الاجتماعي الحضري، انطلاقا من المجتمع، النظم، الوحدات.

وعلى أية حال يبقى التنظيم الاجتماعي الحضري يرتبط بأشكال الحياة في المدينة، الذي يبدي خصوصية رغم تنوع وتغير مظاهر الحياة الحضرية. وهذه الخصوصية يكتسبها من اختلاف وتمايز النظم الاجتماعية بين مدن العالم، فلكل مدينة تركيبتها الايكولوجية ونمطها العمراني ونسقها الثقافي والقيمي وطبيعة أداء أفرادها لوظائفهم وممارساتهم لأنشطتهم اليومية، كل ذلك قد يجعل لطبيعة التنظيم الاجتماعي الحضري علاقة مباشرة بطريقة حياة الأفراد وبالتالي يأخذ طابعا مميزا للخصائص الحضرية المكونة له.

❖ **المراجع**

(1)_ثيرة إسماعيل، علم الاجتماع الحضري ونظرياته، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 2004.،ص16.

(2) - Benevolo,L,la ville dans l'histoire **européenne seul**, paris 1993,p 115.

(3) - Maris Robert,la société urbaine (phénomène sociologique),paris 2002,p52.

(4)_احمد أمين ادم،المدينة وأنماط الحياة،دراسة في علم الاجتماع الحضري،دار الطليعة،بيروت،2011،ص46.

(5)_عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة –علم الاجتماع الحضري_، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1981،ص80.

(6)– علي احمد السيد، المجتمع الحضري في القاهرة رسالة دكتوراه منشورة، مجلة الابحاث والدراسات السوسيولوجية، جامعة عين شمس 2005،ص75.

(7)– غريب محمد سيد أحمد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، 2006 ،ص 143.

(8) – مصطفى الخشاب،علم الاجتماع الحضري،شركة الأمل للطباعة والنشر، القاهرة،1986،ص124.

(9)– أحمد كمال وكرم حبيب، علم الاجتماع الحضري، دراسة بنائية وظيفية للمجتمع الحضري، دار الحيل للطباعة، القاهرة، 1985،ص76.

(10)– السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1984، ص13.

(11)– محمد حافظ، النمو الحضري في المجتمع الحضري، دراسة بنائية تاريخية، دار سعيد رأفت للطبع والنشر، القاهرة، 1987، ص 29.

(1 2)- Raulin,A , Antropologie urbaine,paris press,2002,p68.

(13)_ محمو د.الكردي،التحضر،دراسة اجتماعية،الكتاب الاول، القاهرة،دار المعارف،1986،ص 85.

(14) _عبد الرؤوف الصبغ، علم الاجتماع الحضري، قضايا واشكاليات، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر 2003،ص65.

(15)_ Castells,M.Vers une théorie de la planification urbaine Maspero,paris 1997,p 25

(16)_جوردون مارشال،موسوعة علم الاجتماع ،ترجمة احمد عبد الله السيد،المجلد الاول،المجلس الاعلى للثقافة،مصر،دس،ص 120.

(17)_ (مصطفى بوتفنوشت، العائلة الجزائرية، التطور والخصائص، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1984 ،ص 55.

(18) ___محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1990،ص45.

(19)_محمود حسن ،الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،1981،ص67 .

(20)-Joseph.L, Ecole de chicago, naissance de l'écologie urbaine, 1ere édition. Champ urbain 1979, p36.

(21)_محمد الجوهري،ظاهرة التحضر بين الادانة والتمجيد، الطبعة الثالثة،دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري،دار الكتاب للتوزيع،1979،ص81.